JAUES

Journal Of Al-Azhar University Engineering Sector

Vol. 14, No. 50, January, 2019, 311-322

EVALUATION OF THE SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT IN THE EGYPTIAN COASTAL CITIES (SHARM EL-SHEIKH CITY)

Shukri Mohammed Hassanin El Bellahy

Department Of Architecture, Misr Higher Institute Of Engineering And Technology - Mansoura

ABSTRACT

Egypt sustainable development Strategy aims to build a state with a diversified and competitive economy that depends on knowledge, justice and makes progress in the Egyptian urban environmental quality. In this context, previous studies have shown that most of the Egyptian coastal cities have problems such as the dependence of these cities on tourism as a major economic activity, which led to a decline in the growth rate of most of these cities as a result of non-diversification of its economic activities. Therefore, this paper aims to review and evaluate the current situation of Sharm El-sheikh urban development as an example of one of the most important Egyptian coastal cities, and try to evaluate it using a number of sustainable city indicators. The research concluded that Sharm El-sheikh city currently has many advantages of sustainable cities; however, its economic activities should be diversified, as well as not to overlook the morality and social criteria of Egyptian and Arabic community by the time of promoting tourism in the city and developing the operating systems of various touristic facilities. So that the city will be economically sustainable without having crises from time to time, and also to obtain the city an advanced level in the ranking of sustainable cities. The research recommends the necessity to complete and unify some services and the urban spaces furniture in all city neighborhoods to meet the Egyptian and international scientific standards.

Keywords: Sustainable Development, Sustainable Cities, Coastal Cities, Sustainable Cities Evaluation.

تقييم التنمية العمرانية المستدامة بالمدن الساحلية المصرية (مدينة شرم الشيخ)

شكرى محمد حسنين البليهى

قسم الهندسة المعمارية – معهد مصر العالي للهندسة والتكنولوجيا – المنصورة

الملخص :

استراتيجية التنمية المستدامة لمصر تهدف الى بناء دولة ذات إقتصاد تنافسى و متنوع يعتمد على المعرفة والعدالة، و يرتقى بجودة البيئة العمرانية المصرية. وفي هذا الإطار أوضحت دراسات سابقة أن معظم المدن الساحلية المصرية لديها مشكلات منها اعتماد تلك المدن على السياحة كنشاط اقتصادى رئيسى، مما أدى الى انخفاض معدل نمو معظم تلك المدن نتيجة عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية بها، لذلك تهدف هذه الورقة البحثية الى استعراض و تقييم الوضع الحالى للتنمية العمرانية لمدينة شرم الشيخ كمثال لأحد أهم المدن الساحلية المصرية، ومحاولة تقييمه باستخدام عدد من مؤشرات المدن المستدامة، وخلص البحث الى أن مدينة شرم الشيخ تملك حالياً كثير من مميزات المدن المستدامة إلا أنه يجب تنويع الأنشطة الاقتصادية بها، بالإضافة الى عدم إغفال المعايير الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع المصرى والعربى عند الترويج السياحى للمدينة، وعند وضع نظم تشغيل المرافق السياحية المختلفة، وذلك لكى تكون المدينة مستدامة اقتصادياً دون أزمات بين الحين والأخر، وأيضاً لكى تحقق المدينة مستوى متقدم فى تصنيف المدن المستدامة. ويوصي البحث بضرورة استكمال و توحيد مستوى بعض الخدمات و فرش الفراغات العمرانية بكل أحياء المدينة بحيث تتوافق مع المعايير العلمية المصرية و الدولية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، المدن المستدامة، المدن الساحلية، تقييم المدن المستدامة.

1-المقدمة

تسعي الدولة المصرية لإحداث نمو عمراني مستدام في جميع أنحاء مصر، كما تحرص الدولة علي أن يعتمد هذا النمو علي اقتصاد أخضر يؤدِّي إلى التنمية المستدامة والي تحسين حالة الرفاه للمواطنين والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ من المخاطر البيئية. وفي إطار الحاجة الملحة لإعادة هندسة أرض مصر جُغرافياً واقتصادياً[1]، وفتح محاور جديدة للتنمية في الصحراء المصرية، تُساهم في الحد من الكثافة السكانية في المدن القائمة، مما يُحتم ضرورة التحكم في النمو العمراني لضمان استيعاب الزيادة السكانية، وتوجيهها الي المناطق الصحراوية شرقاً وغرباً. وكمثال لأحد المدن الساحلية الصحراوية المصرية التى تسعي الدولة المصرية لإحداث نمو عمراني مستدام بها تأتى مدينة شرم الشيخ "مدينة السلام" وهى واحدة من المدن المصرية التى تطورت بشكل سريع حتى أصبحت من المدن الشهيرة عالمياً، كما أنها أشهر مدينة سياحية في سيناء حالياً، وتأتى هذه الورقة البحثية لتقييم مدى نجاح خطة التنمية العمرانية للمدينة فى إنجاز مدينة مستدامة يعتمد مجتمعها على ذاته، وأيضاً تقييم مدى فعالية الوضع الحالى وقدرتة على تحقيق أهدافة وكذلك تحسين الأداء فى عمليات التنمية الجارية، وفى هذا الإطار تتكون هذه الورقة البحثية من الأجزاء التالية:

1-1-المشكلة البحثية

- أوضحت دراسات سابقة أن معظم المدن الساحلية المصرية تعانى من بعض المشكلات والسلبيات منها اعتماد معظم المدن الساحلية على السياحة كنشاط اقتصادى رئيسى، والذى أسفر عن فرص عمل موسمية فقط، والهجرة الفردية للعمل دون الاستقرار فى هذه المدن، كذلك من المشكلات التى تواجهها المدن الساحلية توجيه معظم الاستثمارات الى القرى السياحية الخاصة ذات العائد السريع لأصحاب هذه القرى دون الاستفادة منها فى تنمية المدن المجاورة أو الأقاليم الواقعة فيها[2] .
- كما أن إغفال بعض الضوابط والأخلاق الإسلامية الحقيقية للمجتمع المصرى العربى، والمشاهدة في بعض الأنشطة الترفيهية والشاطئية ببعض المنشأت الترفيهية والسياحية، يُساهم فى عزلة المناطق السياحية الساحلية عن المجتمعات القريبة منها، و كذلك ما زالت مساهمة كثير من المدن الساحلية فى زيادة الدخل قليلة نسبياً سواء على مستوى الإقليم الواقعة فيه أو الدولة .
- أيضاً استمرار انخفاض معدل نمو السكان فى معظم المدن الساحلية نتيجة عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية، والذى أدى الى قلة فرص العمل الحقيقية، حيث أن الحافز الرئيسى لاستقرار السكان فى هذه المدن هو توفر فرص العمل، وهو المدخل الطبيعى لجذب المواطنين لاستيطانها .
- كذلك قصور بعض الخدمات كالتعليم العالي،[3] من حيث الكم و النوعية فى المدن الساحلية الجديدة يعد أحد المشاكل التى تلعب دوراً كبيراً فى خفض معدلات التنمية بالإضافة إلى كونه عاملاً مؤثراً على عدم استقرار السكان بصفة دائمة فى المجتمعات الجديدة انتظاراً لتوافر هذه الخدمات، حيث ما زالت محافظة جنوب سيناء أقل محافظات مصر من حيث عدد السكان، والذي ما زال 103.809[4] الف نسمة (0.1 % من اجمالي سكان مصر) حتي بداية 2018.
- أيضاً استمرار وجود مشاكل خارجية فى منطقة الشرق الأوسط، تؤثر بطبيعتها أحياناً على السياحة فى مصر مما يؤدى الى انخفاض أعداد السياح القادمين الى مصر عموماً ومدينة شرم الشيخ خصوصاً، بين الحين والأخر وكذلك انخفاض عدد السياح المصريين المترددين على بعض المدن السياحية الساحلية الأخرى بسيناء، وبالتالى انخفاض الناتج الإقتصادى للسياحة عموماً، حيث وصل معدل الانخفاض فى إيرادات السياحة الى48.7%، وانخفاض عدد الليالى السياحية بحوالى 47.9%، كما انخفض عدد السائحين بحوالى 32.4% عام 2016م[5] ، شكل (1).

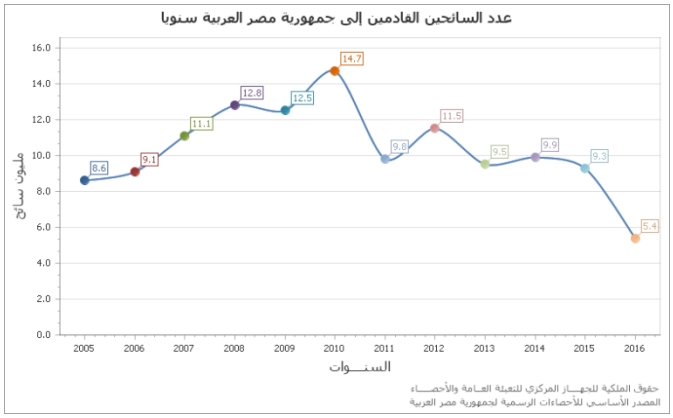

شكل (1) : يوضح تذبذب أعداد السائحين القادمين الى مصر بالزيادة والنقصان بين الحين والأخر (المصدر:www.capmas.gov.eg).

1-2-هدف البحث

يهدف البحث الى استعراض وتقييم الوضع الحالى للتنمية العمرانية لمدينة شرم الشيخ كأحد أهم نماذج المدن الساحلية المصرية حالياً باستخدام عدد من المؤشرات الرئيسية للمدن المستدامة، وقياس مدى توافقه مع استراتجية التنمية المستدامة (رؤية مصر2030).

1-3 منهجية البحث

تم إتباع المنهج الاستقرائى الذى يقوم على دراسة الواقع من خلال الملاحظة، وأيضاً على العناية بالقضايا الجزئية والانتقال منها الى قضايا عامة، وكذلك إثبات الحكم على كلى من خلال وجوده فى جزئياته. كما إتبع البحث المنهج الوصفى والتحليلى لتحقيق أهداف البحث الأساسية، وهى التحقق من مستوى الوضع الحالى للتنمية العمرانية بمدينة شرم الشيخ. و تم ذلك من خلال تصفح و مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة التى تعرضت لموضوع التنمية بالمدن الساحلية والمدن المستدامة عموماً، بالإضافة الى الدراسات الخاصة بالوضع الحالى للتنمية بمدينة شرم الشيخ، وتم تقييم الوضع الحالى بإستخدام مجموعة من المؤشرات الحضرية المطبقة عالمياً لقياس مستوى استدامة المدينة، حيث تم استخدام اثنى عشر من المؤشرات الحضرية الرئيسية وهى: (التخطيط العمرانى، السكان، الاقتصاد، التعليم، الصحة، الطاقة، التلوث البيئى، الإسكان، الصرف الصحى، المياه النقية، النقل، النظافة والمخلفات الصلبة)، التى توفرت لها بعض البيانات، واعتمد وصف الوضع الحالى للتنمية بقطاعات المدينة المختلفة على كل ما هو متاح ومتوفر من بيانات رسمية فى الفترة من 2005 : 2018م، وأيضاً عن طريق زيارات و دراسات ميدانية لأحياء مدينة شرم الشيخ القديمة منها و الحديثة، وتم الاعتماد على أداة الملاحظة كأداة للتقييم كما استخدمت الصور الفوتوغرافية كدليل وبرهان يوضح الوضع الحالى لمعظم مناطق مدينة شرم الشيخ، وأيضاً تم الاعتماد على الإسلوب الوصفى المختصر للتعبيرعن الوضع الحالى لمؤشرات التقييم لعدم توفر البيانات للباحث فى كثير من الاحيان بالصيغة الرقمية المناسبة.

2- مفاهيم و مصطلحات

2-1التنمية المستدامة: هى التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[1].

2-2المعيار / المؤشر

المعيار/ المؤشر موفر للمعلومات الوصفية والكمية والكيفية عن حالة شئ ما، ويمكن أن يُرى أيضاً كمقياس يعطى معلومات مُلخصة عن موضوع المشكلة، كما يسمح بإجراء تقييم للأوضاع القائمة، والقيام بعمليات الترتيب داخل المدن و بينها[6].

2-3المجتمعات المستدامة[7]

هى تجمعات عمرانية سكنية وتجارية يتم تخطيطها و بنائها أو تطويرها لتعزيز المعيشة المستدامة بالنسبة للسكان فى الحاضر و المستقبل. و تلك المجتمعات آمنه وشاملة ومخططة ومبنية، وتُدار بصورة جيدة و توفر تكافؤ الفرص وخدمات جيدة للجميع، ومن الضرورى أن تلبى تلك المجتمعات متطلبات التنوع الخاصة بالسكان عبر تحقيق التوازن والدمج بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية و البيئية للمجتمعات و بالتالى فإنها ستساهم بصورة متواصلة بتأمين مستوى معيشة يتحسن باستمرار للأجيال الحالية والمستقبلية.

2-3-1 مميزات المجتمعات المستدامة[7]

- توفر أحياء مخططة ومبنية بصورة متميزة، ومسطحات خضراء نظيفة وأمنة، وكذلك واجهات مبانى و فراغات عامة نظيفة وجميلة وتوفر الشعور بالأمان للأفراد.
- تتضمن أراضى ومبانى كافية لدعم الازدهار الاقتصادى والتطوير.
- تضم مبانى بجودة عالية ودائمة وقابلة للتكيف، وتُنشأ بمواد تقلل من الأثار السلبية على البيئة.
- تُطبق نظم تشغيل جيدة و مرنة لخدمات المدينة المختلفة بما يحقق الكفاءة والراحة والعدالة المستهدفة والمطلوبة.
- سهولة الوصول الى المقاصد المختلفة باستخدام وسائل متنوعة وجيدة ومريحة كالنقل العام، والسيارات الخاصة وكذلك عن طريق المشى و ركوب الدراجات الأمن.
- تخصيص مساحات مناسبة لمواقف السيارات بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية، وبما يحقق راحة مالكى السيارات و انسيابية حركة المرور.
- توفر إحساساً بالهوية المجتمعية و الإنتماء و التسامح والإحترام والتفاعل مع أناس من ثقافات وخلفيات مختلفة، كما تحترم احتياجات المجتمعات الأخرى فى المنطقة بشكل عام و التى تسعى بدورها لإقامة مجتمعات مستدامة.
- توفر فرص لممارسة الأنشطة الثقافية و الترفيهية و المجتمعية و الرياضية وغيرها المناسبة لجميع السكان.

- توفر أماكن للناس لعيش حياة تحترم البيئة وتحميها من التلوث الذى يطال المكونات الأرضية والمائية و الهوائية، وكذلك تقليل النفايات والحد من الضوضاء، كما تحمى التنوع البيولوجى.
- تتميز باقتصاد محلى مزدهر ومتنوع، وتوفر مجموعة متميزة من فرص العمل والأعمال بمزايا متعددة للمجتمع المحلى.
- قادرة على الحياة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن مراكز مدنية جاذبة.
- تعمل بفاعلية للحد من تغير المناخ عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة و استعمال مصادر الطاقة المتجددة وغيرها.
- تستخدم الموارد الطبيعية بفعالية وتشجع الإنتاج والاستهلاك المستدامين.
- تلبى احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- توفر خدمات إتصالات سلكية ولاسلكية جيدة.
- توفر إحساس بالقيم الأخلاقية والمدنية.
- توفر إحساس بتوازن وتكامل المكونات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمجتمع .

2-4 إستراتيجية التنمية المستدامة[8]

استراتجية التنمية المستدامة هى الإطار الحاكم للتنمية على المدى الطويل و تستهدف أن تكون مصر من أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث حجم الدخل والتنمية البشرية ومكافحة الفساد وتنافسية الأسواق وجودة الحياة، وكذلك تستهدف أن تكون مصر ذات اقتصاد تنافسى و متوازن و متنوع يعتمد على الابتكار و المعرفة، و قائم على العدالة و المشاركة، وذات نظام إيكولوجى متزن و متنوع، وتستثمر إمكانيات المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقى بجودة حياة المصريين[8] . كما تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية خلال تلك الفترة فى أن تكون مصر قادرة على استيعاب سكانها و مواردها فى ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبى طموحات المصريين. وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة العديد من الأهداف الاستراتيجية الطموحة المتعلقة بالتنمية العمرانية، ومنها زيادة مساحة المعمور، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية. وتأتى الحاجة الى استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) حتى يتم تحقيق طموحات الشعب المصرى وتحسين مستوى معيشته و واستكمال و رفع كفاءة الخدمات التى تمس حياته اليومية. وتتضمن الاستراتيجية ثلاثة أبعاد رئيسية تحت كل منها عدد من المحاور كالتالى:

- **البعد الاقتصادى:** يشمل محاور (التنمية الاقتصادية، الطاقة، البحث العلمى، الشفافية، كفاءة المؤسسات الحكومية)**.**
- **البعد الاجتماعى**: يشمل محاور(الصحة،التعليم والتدريب، الثقافة).
- **البعد البيئى:** يشمل محاور(البيئة، التنمية العمرانية).

2-5 تقييم المدن المستدامة

فهم أبعاد المدينة المستدامة موضوع مهم، فالخلفية الثقافية و الدينية، والاختلافات الوطنية و الإقليمية قد تساهم فى ظهور اختلافات فى تفسير المدينة المستدامة. والنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تُوجب الا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية[9]، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعني بالنواحي المادية جنباً الي جنب مع النواحي الروحية والخُلقية. لذلك فإن تقييم التنمية المستدامة بالمدن عملية صعبة تحتاج الى تحديد مؤشرات سهلة و واضحة يمكن من خلالها قياس مدى تقدم المدن نحو التنمية المستدامة. وبالتالى اختلاف طرق تقييمها من مجال لآخر حسب التخصص أو الغرض المطلوب. وهناك عدة دراسات تعرضت لموضوع تطوير مقاييس لقياس مستوى استدامة المدن منها:

- **أيزو (ISO37120, 2014)**[10] : حيث أصدرت المنظمة العالمية للتوحيد القياسى المواصفة القياسية كأداة ومنهجية قياسية لتقييم كفاءة الخدمات ومستوى جودة الحياة بالمدينة، وتتكون هذه الأداة من 17 مؤشر أساسى يندرج تحت كل منها عدد من المؤشرات الثانوية (التكميلية) لتقييم مستوى كفاءة وجودة جوانب مختلفة لقطاعات المدينة (الاقتصاد، التعليم، الصحة، الطاقة، البيئة، المأوى، الترفيه، الصرف الصحى، المياه النقية، التخطيط الحضرى، النقل، المخلفات الصلبة، الأمن، الحكم، الموارد المالية، الإتصالات والابتكارات، الحرائق والمطافئ)، وهذه المؤشرات كمية، و نوعية، و وصفية، وتوفر مجموعة من التعريفات والمنهجيات القياسية التى يمكن أن يستعين بها الباحثين، والمخططين، والمصممين، وصناع القرار، لمتابعة وتقييم كفاءة خدمات المدينة ومستوى جودة الحياة بها، كما يمكن أن تستخدم أيضاً لتوجيه سياسات وخطط التنمية، وقياس مدى التقدم المحرز على مدار الوقت. إلا أن هذه الأداة لا توفر أوزان نسبية لكل مؤشر على حده، كما أنها لا تعطى أراء أو أحكام محددة، وكذلك لا توفر حدود رقمية عظمى أو دنيا يمكن أن تحدد كأهداف مناسبة للمؤشرات. وقد استخدمت هذه الأداة فى تقييم بعض المدن وحصلت مدن عربية وعالمية على المرتبة الأولى البلاتينية. ولم يتم الاعتماد على هذه الأداة كلياً فى هذه الورقة البحثية لعدم توفر كثير من البيانات للباحث بالصيغة المطلوبة، بالإضافة الى صعوبة الوصول الى نتيجة محددة وحاسمة عند الاستعانة بها.

□ **قائمة المؤشرات الحضرية (MURNInet)**[6] **:** تم تطويرها بواسطة قسم التخطيط الحضرى والريفى بماليزيا، وتم تقسيم المدينة الى 11 قطاع (السكان، الإسكان، الإقتصاد، البنية الأساسية، الخدمات العامة، الأثر الاجتماعى، البيئة، استعمالات الأراضى، السياحة، النقل، الموارد المالية) يتم تقييمها بإستخدام 55 مؤشر ثانوى، وتم تطبيقها فى جميع الإدارات المحلية الماليزية لقياس كفاءة المدينة، و مستوى جودة الحياة بها، وايضاً لمتابعة تطور تنفيذ خطط التنمية وحل المشكلات التى تظهر، و بالتالى تقييم مدى نجاح هذه الخطط والسياسات، الا انها لا زالت تواجه بعض المشكلات كاقتراح إضافة بعض المؤشرات المتجانسة التى ترتبط بمعايير الاستدامة، وكذلك توفير المعلومات اللازمة بالدقة و الجودة المطلوبة.

6-2 دراسات سابقة

هناك دراسات قليلة تناولت موضوع تقييم التنمية العمرانية بالمدن المصرية، و قد كشفت إحدى هذه الدراسات[11] عن تدهور الوضع الحالى للفراغات العمرانية فى مدينة العريش كمثال للمدن المصرية الساحلية، وما تم تنفيذه على أرض الواقع أقل بكثير من المستهدف تحقيقة بالإضافة الى أنه غير متوافق كلياً مع المخططات و القوانين...، والذى أدى إلى تنامى مشاكل المدينة كتلوث الصورة المرئية لها، و تدنى مستوى الخدمات...، وفى دراسة أخرى[12] للتحقق من مدى كفاءة الوضع الحالى للتنمية المستدامة، وتقييم مستوى كفاءة الخدمات وجودة الحياة بمدينة العريش كمثال للمدن الساحلية ومقارنته بالمستهدف فى خطط تنمية المدينة، فقد كشفت الدراسة عن أن المؤشرات المستخدمة لتقييم مستوى الاستدامة بمدينة العريش أظهرت فجوة كبيرة بين الوضع الحالى لمعظم الخدمات بالمدينة والمستهدف فى خطط التنمية الاستراتيجية لها، وأوصت بضرورة مراجعة طريقة تقديم الخدمات الأساسية لسكان المدينة بحيث تتوافق مع مستويات الكفاءة و الجودة المطلوبة والمستهدفة. كما تؤكد نتائج تحليل مؤشرات الاستدامة لمدينة العريش أن هناك فجوة كبيرة من الناحية الكمية و النوعية تزيد أو تنقص من معيار الى أخر للوصول الى مستوى تنافسى و مكانة عالية فى تصنيف المدن المستدامة.

3- دراسة حالة: مدينة شرم الشيخ[13]

تقع مدينة شرم الشيخ فى أقصى الجنوب الشرقى لمحافظة جنوب سيناء ضمن نطاق ساحل خليجي السويس والعقبة، شكل(2)، ولها شريط ساحلى طوله حوالى 18.5كم[13]، حيث يحدها من الناحية الشرقية شاطئ خليج العقبة، ويحدها من الغرب منطقة الجبال ومناطق أخرى شديدة الانحدار، وتمتد مدينة شرم الشيخ من منطقة نبق شمالاً حتى رأس محمد فى الجنوب، وتختلف طبيعة محدداتها الطبوغرافية ما بين أراضى منبسطة متدرجة تجاه البحر الى المناطق ذات الكنتور الشديد والتى تتدرج من صفر على الشاطئ حتى تصل فى بعضها الى 50 متر عند منسوب الطريق، وتبلغ مساحة مدينة شرم الشيخ نحو 424 كيلو متراً مربعاً. ويتميز موقع مدينة شرم الشيخ بمواجهة الكتلة الكبيرة لخليج العقبة بالإضافة إلى وجود ظهير صحراوى يحيط بالمدينة (السفوح الغربية لجبال جنوب سيناء)، ويؤدى التباين فى الخواص الطبيعية بين الكتلة والماء و الظهير الصحراوى الى تأثر المدينة بنسيم البر والبحر، كما يلاحظ فى مناخها التباين الواضح بين درجات الحرارة العظمى فى فترات الظهيرة و درجات الحرارة الدنيا نتيجة لغياب المسطحات الخضراء فى موقع المدينة. وتتميز شرم الشيخ بمناخ صحراوي خلال العام، ولا يوجد هطول غزير و دائم للأمطار، وإن كان أحياناً تهطل أمطار تسبب سيول، وتتجاوز درجة الحرارة فى الصيف 40 درجة مئوية و تنخفض فى الشتاء الى 16 درجة مئوية، ومتوسط هطول الامطار 4 ملم.

شكل (2) : خريطة توضح موقع مدينة شرم الشيخ،بجنوب سياء (المصدر: www.google.com.eg).

1-3 التخطيط العمرانى[13]

تتكون مدينة شرم الشيخ من ستة أحياء رئيسية هى نبق و المنتزه، وخليج نعمة، وهضبة أم السيد، وشرم المية، وحى النور، ومنطقة الرويسات، شكل (3)، وتتوفر حالياً في شرم الشيخ بنية أساسية قوية من المرافق والخدمات ويتزايدعدد سكانها مع تزايد الأنشطة الاقتصادية، ويتصف الوضع العمرانى الحالى لأحياء المدينة بالأتى:

□ منطقة نبق والمنتزه: منطقة سياحية ارتفاعات المبانى بها لا تزيد عن 4 طوابق[13].

- منطقة الرويسات: هى منطقة إسكان بدوى وعشوائى و يتم حالياً إعادة تخطيط المنطقة وبناء وحدات سكنية جديدة للسكان بدل المبانى العشوائية التى تم إزالتها، حيث كان يقع بعضها فى مجرى السيل.
- حى النور: مبانى سكنية ارتفاعاتها لا تزيد عن أربعة طوابق، ويتم حالياً استكمال أعمال فرش الفراغات العمرانية الخارجية، من رصف للطرق الخارجية والتشجير وتنسيق المواقع الخارجية...
- هضبة أم السيد: مبانى سكنية، سياحية، وخدمية، وارتفاعات المبانى بها لا تتجاوز أربعة طوابق.
- خليج نعمة: منشآت سياحية ومبانى خدمية وترفيهية، وارتفاعات المبانى بها لا تتجاوز أربعة طوابق، شكل (4).
- شرم المية: مبانى سياحية وخدمية، و ترفيهية ولا تتجاوز ارتفاعات المبانى بها أربعة طوابق.
- منطقة السوق التجارى القديم: منطقة تجارية بها محلات لبيع الهدايا التذكارية والملابس و المقاهى...، وارتفاعات المبانى بها تتراوح بين طابق واحد و طابقين. ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن حالات المبانى عموماً جيدة فى معظم أحياء المدينة، والنظم الإنشائية إما حوائط حاملة أو هياكل خرسانية، وتتنوع النماذج المعمارية بالمدينة والتى تجمع بين الأنماط المعمارية المحلية و الدولية. والمدينة بها العديد من الخدمات : تشمل الخدمات التجارية بمنطقة السوق القديم بشرم الميه، ومنطقة أسواق خليج نعمة، ومنطقة أسواق هضبة أم السيد، ومنطقة أسواق حى النور والخدمات الترفيهية و الترويحية كنادى الرياضات البحرية، ومدينة الملاهى، ومدينة ألف ليلة و ليلة، بالإضافة الى الخدمات الإدارية والثقافية و الاجتماعية والدينية، شكل (5).
- إلا أن اقتصار استخدام الشاطئ كمكان للاستحمام له خصوصيته، وعدم وجود أماكن عامة كافية على امتداد الشاطئ مخصصة للتنزة والاسترخاء تحتوى على مسطحات خضراء، وأماكن جلوس، وممشى مناسب للتنزة على البحر ما زالت مشكلة قائمة.

شكل (3) : خريطة توضح أحياء مدينة شرم الشيخ، (المرجع : www.google.com.eg).

شكل (4) : صورة توضح جزء من منطقة خليج نعمة بالمدينة، (المرجع : www.google.com.eg).

شكل (5) : يوضح مسجد الصحابة بمنطقة السوق القديم بالمدينة، (المصدر: الباحث).

2-3 السكان

بلغ عدد سكان شرم الشيخ وفقاً لتعداد 2006م حوالى 69374 نسمة[3]، بنسبة 46.2% من إجمالى سكان محافظة جنوب سيناء.

3- 3 التعليم

تتوفر مدارس المراحل التعليمية المختلفة بالأعداد الكافية، وكثافات الفصول (ابتدائى 23تلميذ/ فصل، إعدادى 17 تلميذ/ فصل، وثانوى9تلميذ/ فصل)[3] . كما أن مدارس التعليم الأزهرى قبل الجامعى موجودة، وترجع أهميتها الى كونها أحد الوسائل لغرس القيم والمبادئ الإسلامية فى وعى ومدارك الطفل منذ الصغر وحتى المرحلة الجامعية، وأعدادها كافية حالياً حيث أن كثافات الفصول بها منخفضة جداً(ابتدائى 6 تلميذ/ فصل، إعدادى 2 تلميذ / فصل، ثانوى 4 تلميذ / فصل)، وهى فى مجملها أقل من الكثافة المستهدفة فى خطة مصر 2030م[3] ، كما تبلغ نسبة الأمية بالمدينة 2.2%. ولا يوجد حتى الآن منشآت تعليم جامعى عام أو أزهري بالمدينة.

شكل (6): يوضح نموذج لأحد المنتجعات السياحية بالمدينة، (المصدر: الباحث).

4-3 الإسكان

يتنوع الإسكان بمدينة شرم الشيخ بين إسكان فاخر "قرى و منتجعات سياحية"، شكل (6)، وإسكان متوسط واقتصادى لسكان المدينة، وحالياً يتم استكمال أعمال الطرق الداخلية وتنسيق الموقع بأحياء المدينة السكنية.

5- 3 الصحة

الخدمات الصحية متوفرة ويوجد بالمدينة عدد من المستشفيات العامة و التخصصية والوحدات الخدمية الصحية، ومستشفى الطوارئ و الحوادث، و نقاط إسعاف الطريق، و العيادات الخاصة[3] .

6- 3 الاقتصاد

يعتبر النشاط السياحى هو النشاط السائد و المهيمن بمدينة شرم الشيخ، حيث تمثل السياحة القاعدة الاقتصادية الرئيسية بالمدينة، والتى يستحوذ على معظمها القطاع الخاص، جدول (1) ويتوزع باقى العاملين فى المدينة على قطاع الخدمات الحكومية والعامة، والتجارة والمهن الحرفية، وتبلغ نسبة العمالة المهمشة بالمدينة 2.9%. وقد بلغ عدد العاملين بالقطاعات المختلفة 49195 نسمة[3] .

جدول (1): يوضح نسبة العاملين فى القطاعات المختلفة بشرم الشيخ وفقاً لتعداد 2006م، (المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)[3] .

القطاع	حكومى	عام وأعمال	خاص إستثماري	خاص عادي	مشترك	تعاونى	جمعيات أهلية	أخرى	غير ملتحق
نسبة العاملين (%)	2.9	0.8	32.5	38	0.1	0.1	0.1	0.1	25.6

7-3 النقل

طرق المدينة البرية الداخلية والخارجية بحالة جيدة و واسعة، وتضم معظم عناصر فرش الطرق عدا سلال المهملات وأماكن الجلوس، ومظلات انتظار وسائل النقل فهى غير موجودة فى بعض الأماكن، شكل (7)، وشكل (8) وكذلك عدم وجود لوحات الخرائط والعلامات الإرشادية فى كثير من ميادين وتقاطعات الطرق ومحطات النقل العام، كما أن سهولة الوصول لراكبى الدراجات والمشاة والمعوقين ما زالت غير مأخوذة فى الاعتبار سواء بتوفير المنحدرات فى تقاطعات الطرق و بدايات و نهايات الأرصفة، أو استعمال إشارات المرور النموذجية فى تقاطعات طرق المدينة، ويعتمد سكان المدينة و زوارها على التاكسى والسيارات الخاصة، وسيارات الأجرة المتوسطة فى الانتقال داخل المدينة، ولا يوجد حالياً شبكة مواصلات عامة إضافية توفر مزيد من تنوع و رفاهية و سهولة الانتقال داخل المدينة، كما أن الطرق الرئيسية والفرعية المرصوفة بلغ طولها 319 كيلو متر، و لا يوجد طرق ترابية[3] . وتتنوع وسائل الانتقال من و الى المدينة عن طريق النقل البرى، والنقل الجوى. حيث يوجد بالمدينة مطار شرم الشيخ الدولى الذى يستخدم فى رحلات الطيران من والى المدينة والتى تنقل ملايين الركاب سنوياً، كما يتوفر النقل

البحرى، حيث يوجد بالمدينة ميناء شرم الشيخ البحرى، والذى يقع عند ملتقى خليج السويس والعقبة وهو ميناء مخصص لنقل الركاب بطاقة استيعابية حوالى 100 الف راكب سنوياً.

شكل (7) و شكل (8) : يوضحان حالة أحد الطرق بمدينة شرم الشيخ، (المصدر: الباحث).

3- 8 المياة النقية

تبلغ كمية المياة المنتجة بالمدينة 79590م3/ يوم[2] ، وتتنوع مصادر المياه بين محطات تحلية، ونقل سيارات، وأبار جوفية، وخطوط مياه النيل، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المستهلكة 1102.7م^3/ فرد[3] ، وتصل كمية المياه المفقودة من إجمالى المياة المنتجة 2%.

3- 9 النظافة و المخلفات

المدينة نظيفة ويوجد فى معظم المناطق سلال لتجميع المخلفات، شكل (9)، وإن كانت بعض الطرق و المناطق السكنية خالية من السلال بالعدد الكافى لعملية الفصل المبكر للمخلفات (زجاج، معدن، ورق، بلاستيك،...)، شكل (10) وشكل (11) والذى يسهل من عمليات إعادة تدويرها.

شكل (9): يوضح وجود صناديق قمامة كافية تتيح نسبياً الفصل المبكر للمخلفات عن بعضها حسب النوع بساحة مسجد الصحابة بمنطقة السوق القديم، و شكل (10) و شكل (11): يوضحان أن صندوق قمامة واحد لا يكفى و لا يتيح فصل المخلفات عن بعضها حسب النوع ، (المصدر: الباحث).

3- 10 الصرف الصحى

المدينة بها شبكة صرف صحى، ومحطات صرف صحى رئيسية وفرعية، ومتوسط نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحى 319.5 لتر/يوم[3] ، كما أن بعض المنشآت السياحية لديها محطات خاصة لمعالجة مياه الصرف والتى يتم استخدامها فى رى الحدائق بنظام الرش و التنقيط.

3- 11 التلوث البيئى[14]

لا يوجد مشاكل تلوث بيئى حالياً بمدينة شرم الشيخ، إلا أن السيول تُغرق بعض شوارع المدينة أحياناً، نتيجة ضعف شبكة تصريف المياه والتى تؤدى الى خسائر وأضرار تلحق بالأماكن والمناطق التي تسقط بها، والتي تخرج عن مجراها الطبيعي

بسبب أخطاء بشرية تتمثل في التعدي على مجرى السيل الطبيعي وعدم تطهير مخراته والاستعداد له بالسدود والمخرات، كما أن الأنشطة البحرية المختلفة قد ينتج عنها بعض التلوث لسواحل المدينة...

12-3 الطاقة

مدينة شرم الشيخ متصلة بالشبكة القومية، و تستهلك أكثر من 80% من الطاقة المنتجة بمحافظة جنوب سيناء، ومتوسط نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة 19352.2ك. و. س[3]. كما تستخدم خلايا شمسية فى إنارة بعض شوارع المدينة شكل (12)، كما يوضح جدول (2) كمية الكهرباء المستهلكة فى الأغراض المختلفة.

شكل 12: صورة توضح إستخدام خلايا الطاقة الشمسية فى إنارة الشوارع، المصدر: الباحث.

جدول (2) : يوضح كمية الكهرباء المستهلكة فى الأغراض المختلفة بشرم الشيخ، (المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء)[3].

القطاع	منزلي	تجاري	صناعي	قوي محركة وباقي الأغراض
كمية الكهرباء المستهلكة (م.ك.و.س)	51.3	63.4	-	1254.0

4- النتائج

نظراً لاعتماد البحث على الإسلوب الوصفى المختصر للتعبيرعن الوضع الحالى لمؤشرات التقييم لعدم توفر البيانات للباحث فى كثير من الاحيان بالصيغة الرقمية المناسبة، فإن النتائج كمخرجات تم التعبير عنها بنفس الإسلوب الوصفي للمدخلات، ويمكن ايجازها كالأتي:

4-1 معيار التخطيط العمراني: التخطيط العمرانى لأحياء مدينة شرم الشيخ حالياً مخطط ومبني بصورة متميزة، تمكن من سهولة الوصول الى حد كبير، وبه مسطحات خضراء نظيفة و جميلة، وكذلك يضم مبانى بجودة عالية و متعددة الاستخدامات وفراغات عامة نظيفة وجميلة و توفر الشعور بالراحة، وهذا الوصف لا ينطبق تماماً على الأحياء السكنية الخاصة بسكان المدينة حتى الآن.

4-2 معيار السكان : معدل نمو سكان مدينة شرم الشيخ الأكبر بين مدن محافظة جنوب سيناء، والأقرب الى تحقيق المستهدف فى خطة تنمية المدينة.

4-3 معيارالتعليم: التعليم ما قبل الجامعى متوافق مع المستهدف من ناحية المنشأت والكثافات المطلوبة، ويحتاج الى مزيد من التطوير من الناحية الفنية والنوعية، ومؤسسات التعليم الجامعي ما زالت غير موجودة فى المدينة.

4-4 معيار الإسكان : لا يوجد مشكلة إسكان فى المدينة، كما أن مستوى نماذج الإسكان الموجودة بأحياء المدينة السياحية متميز، وهذا التميز موجود جزئياً فى الأحياء السكنية للمدينة.

4-5 معيار الصحة: الخدمات الصحية متوفرة بالمدينة من الناحية الكمية، ومن الناحية النوعية غير متاحة اقتصادياً أو موحدة المستوى لسكان المدينة و زائريها على حد سواء.

4-6 معيار الاقتصاد : اقتصاد المدينة ما زال يعتمد على السياحة الخارجية كمصدر رئيسى لدخل معظم العاملين فى المدينة، و الذى يتأثر سلبياً بين الحين والأخر بالمشاكل فى منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة الى أنه لا يحقق خاصيتى تنوع ومحلية اقتصاد المدن المستدامة.

4-7 معيار النقل: خدمات النقل المستدام متوفرة بالمدينة سواء من ناحية الطرق و تجهيزاتها، أو من ناحية وسائل الانتقال المختلفة.

4-8 معيار المياة النقية: المياة متوفرة بالمدينة، ومصدرها الأساسى محطات تحلية مياه البحر، وطرق استخدامها تتطلب تطوير مستمر لتقليل الفاقد وخفض التكلفة.

4-9 معيار النظافة والمخلفات : كل أحياء المدينة نظيفة، إلا أن سلال تجميع المخلفات غير موجودة فى بعض الشوارع بالعدد الكافى أو النوعية المناسبة التى تساهم فى زيادة جمال شوارع و ميادين المدينة، كما أنها لا تساعد على الفصل المبكر للمخلفات من حيث النوعية. لذلك ينبغى الإشارة الى أهمية تطوير و توحيد نظم النظافة وجمع المخلفات على مستوى المدينة بالكامل وعدم التفريق فى الخدمات الأساسية بين أحياء المدينة.

4-10 معيار الصرف الصحي : تغطى المدينة شبكة جيدة للصرف الصحى، إلا أن مياه السيول الموسمية يتم صرفها على شبكة الصرف الصحى رغم أنها غير مجهزة لاستيعابها، بالإضافة الى ضرورة التوسع فى استخدام محطات معالجة مياة الصرف وإعادة استخدامها فى أغراض الزراعة ورى الحدائق، والأغراض الأخرى المناسبة.

4-11 معيار التلوث البيئي: المدينة خالية من مشاكل التلوث البيئى، إلا أنه يحدث تعدى على مخرات السيول يؤدى أحياناً الى كوارث انهيار المبانى والطرق، مما يحتم الاهتمام بصيانة و نظافة مخرات السيول و إقامة السدود، بالإضافة الى متابعة تنفيذ خطط حماية عناصر البيئة المختلفة (المياه، الهواء، التربة).

4-12 معيار الطاقة: الطاقة متوفرة بالمدينة للأغراض المختلفة، إلا أنه ينبغى التوسع فى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لأغراض الإنارة والسخانات الشمسية...، وتقليل الاعتماد تدريجياً على مصادر الطاقة غير المتجددة.

5- مناقشة

- تتميز منطقة جنوب سيناء بوجود العديد من المقومات الاقتصادية المؤهلة للتنمية المستدامة مثل المقومات التعدينية والمعدنية والزراعية وتعتبر المقومات السياحية من أهم مصادر الدخل لهذه المنطقة[15]، وكجزء من الكل تتميز مدينة شرم الشيخ حالياً بكثير من خصائص المدن والمجتمعات الساحلية المستدامة فهى تملك بنية وخدمات أساسية قوية وعصرية ومتميزة، و بمعدلات تتفق مع الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة بمصر.
- وفي هذا الإطار صدر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية (نطاق الساحل الشمالي الشرقي وخليجي السويس والعقبة) [16] حتي عام 2052، والتي ورد فيه تنوية عن التوجه المستقبلي للتنمية الاقتصادية بمدينة شرم الشيخ والذي يتضمن تنمية مراكز إضافية لسياحة الغطس والرياضات المائية، وتنمية سياحة رجال الأعمال والمؤتمرات، وسياحة اليخوت، وإقامة مدينة ترفيهية عالمية، ومدينة رياضية أوليمبية. يعني ذلك أن الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية في منطقة شرم الشيخ ستستمر في التركيز علي الاستثمار في الأنشطة السياحية.
- وحيث أن التنمية الشاملة تعني تطوير أوضاع المجتمع نحو الأفضل بهدف رفع مستوي معيشة المجتمع ككل – في المدن والقري – اقتصادياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. والذي يعني أيضاً بدوره الإهتمام بالاحتياجات الأساسية و العصرية للمدن والقري القريبة من المناطق والمنتجعات السياحية، والتي أُهملت لسنين مما أدى الى حدوث فجوة اقتصادية وحضارية وعزلة نفسية بين سكان تلك المدن و زوار المناطق السياحية القريبة منها، نظراً للتفاوت الكبير في مستوي الفرص الإقتصادية والخدمات والبنية الأساسية المتاحة لمرتادي المناطق السياحية وسكان المدن والقري القريبة، فى حين أنه لو تم توجيه جزء من تلك الاستثمارات المستقبلية لتوفير فرص عمل حقيقية و وسائل انتاج أخري مستدامة لسكان تلك المدن والتجمعات العمرانية أو بهدف تشجيع الهجرة الي تلك المناطق حيث الكثافة السكانية منخفضة جداً لربما كان تأثيرها أفضل بكثير على تنمية وتنويع الأنشطة الاقتصادية لهذه المدن عموماً ومدينة شرم الشيخ خصوصاً.
- كما أن الاستمرار في الاعتماد علي نشاط السياحة كنشاط اقتصادي أحادي لمعظم سكان مدينة شرم الشيخ (ملحوظة : أكثر من 80% من العاملين بالمدينة لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة)[3] ، يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ المدن المستدامة وهو إعتماد المجتمع على ذاته. وذلك لأن بناء المنتجعات السياحية قُصد به جذب زائر غير محلى فى الغالب قد يأتى مرة و قد لا يأتى مرات تبعاً لظروف لا تملك مصر بمفردها صناعتها، ويؤكد ذلك ما تتعرض له المدينة بين الحين والأخر من انخفاض شديد في عوائد السياحة نتيجة مشاكل جيوسياسية أو حوادث إجرامية في منطقة تكاد لا تخلو من المشاكل في الحاضر والمستقبل القريب، بالإضافة الي أن كثير من القرى والمنتجعات السياحية يعمل بنسبة إشغال اقتصادية لمدة لا تزيد عن أربعة شهور فى العام فقط، وباقي شهور العام تكون نسبة الإشغال غير إقتصادية في كثير من القري والمنتجعات السياحية، وهذا يمثل إهدار كبير للإستثمارات العامة فى البنية التحتية و الإستثمارات الخاصة. ومصر دولة لديها الكثير من المشاكل والهموم الاقتصادية، وتحتاج الى كثير من الاستثمارات فى كافة القطاعات الخدمية والانتاجية.
- كما أن السياحة المستدامة يجب أن تكون متصادقة مع رفاهية المجتمع المضيف ومع البيئة و مع الزائر، و التخطيط السياحى لا يمكن أن يتم بمعزل عن التخطيط البيئى و الاجتماعي و الاقتصادى. و الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب الأناة و الحكمة و المصداقية فى تقييم عادل للمنافع والتكاليف السياحية، فأكبر دول العالم جذباً للسياح هى دول متقدمة بالأساس تمتاز برفاهية شعبها وقوة وتنوع اقتصادها، وقدرتها الذاتية على تحمل تبعات أى أحداث طارئة تؤثر بالسلب على قطاع السياحة أو غيره من القطاعات الانتاجية لديها.

- يعني ذلك أهمية التوجه أكثر الى المجتمع المحلى عند وضع خطط الترويج السياحى للمدينة و الذى يتطلب بدوره مراعاة القدرات الاقتصادية لمعظم السكان المحليين عند حساب التكلفة والعائد لمعظم المنشأت السياحية. ايضاً احترام المحددات المجتمعية لمعظم المصريين دون تمييز أو إقصاء من خلال احترام الضوابط الشرعية، حيث أشارت نتيجة استطلاع للرأى قام به مركز استطلاع الرأى العام عام 2011 أن الشعب المصرى مُتدين بطبعة - "73% ممن شملهم الاستطلاع"[17]،وحيث أن الإسلام لا يمنع من السياحة البريئة الهادفة النقية و لكنه يرفض سياحة الفساد و العصيان بأمراضها المدنفة وأسقامها المتلفة[18] . فإنه ينبغى مراعاة الضوابط والأخلاق الإسلامية عند وضع نظم تشغيل المرافق السياحية المختلفة، والذى سيساهم أيضاً فى إمكانية جذب مزيد من مواطنى الدول العربية القريبة، خصوصاً وأن حوالى 30% من السياح الوافدين الى مصر من الدول العربية[4] .
- كما أن توفير احتياجات زائرى و ضيوف المدينة على اختلافهم سواء الاحتياجات المادية من مآكل وملبس و مسكن ومكان للاستجمام والتنزة، أو الاحتياجات المعنوية من الشعور بالسعادة والأمان داخل المدينة، لا يتعارض أبداً مع المحددات الشرعية والمجتمعية وإنما فقط يتطلب الحكمة والفهم الصحيح للضوابط الشرعية عند الدعوة اليها أو تطبيقها. كما أن مدينة شرم الشيخ لكى تكون مستدامة ينبغى أن توفر إحساساً بالهوية المجتمعية والانتماء والتسامح والاحترام والتفاعل مع أناس من ثقافات وخلفيات مختلفة، كما تحترم احتياجات وخصوصية المجتمعات العربية الأخرى القريبة فى المنطقة بشكل عام و التى تسعى بدورها لإقامة مجتمعات مستدامة، والذى يتطلب بدوره، بذل جهد كبير فى طرق الدعاية و الترويج للسياحة فى المدينة بما يحافظ على هويتها المصرية والعربية والإسلامية.
- وهذا يتسق مع الرؤية المصرية للتنمية المستدامة، وهى رؤية شاملة للتنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية فلا ينبغى أن يهمل أى من هذه الأبعاد أو يكون هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية على سبيل المثال والمحددات المجتمعية والشرعية، و بالتالى فإن خطط التنمية المستدامة لمدينة شرم الشيخ ينبغى أن تكون متوافقة مع الرؤية المصرية العصرية للتنمية المستدامة من ناحية، وغير غافلة عن خصوصية موقعها وخصائص مواطنيها من ناحية أخرى.
- ومن الناحية العمرانية فإن هناك بعض الجوانب التي تحتاج الي تحسين واستكمال يجب أخذها فى الاعتبار منها: ضرورة استكمال وتحسين مستوى الخدمات و فرش الفراغات العمرانية و تنسيق المواقع والطرق الداخلية بأحياء المدينة السكنية خصوصاً و كذلك السياحية بحيث تتوافق مع المعايير العلمية المحلية والدولية لكى تصل المدينة الى مستوى متقدم فى تصنيف المدن المستدامة.

6 التوصيات

- يؤكد البحث علي ضرورة تنويع الأنشطة الاقتصادية بمدينة شرم الشيخ، وذلك لزيادة اعتماد المجتمع علي ذاته، ولكى تكون المدينة مستدامة اقتصادياً دون أزمات بين الحين والأخر.
- كما يوصي البحث بأهمية عدم إغفال المجتمع المحلى والعربى القريب عند الترويج السياحى للمدينة والذى يتطلب بدوره احترام المحددات الشرعية والمجتمعية دون تمييز أو إقصاء عند وضع نظم تشغيل المرافق السياحية المختلفة.
- يؤكد البحث أيضاً علي تمتع مدينة شرم الشيخ بكثير من مميزات المدن والمجتمعات الساحلية المستدامة، ويوصي بضرورة استكمال وتوحيد مستوى الخدمات و فرش الفراغات العمرانية بأحياء المدينة السكنية والسياحية بحيث تتوافق مع المعايير العلمية المصرية و الدولية لكى تحقق المدينة مستوى متقدم فى تصنيف المدن المستدامة .

المراجع

[1] اللحام، نسرين رفيق (2011)، "نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمصر – رؤية نقدية لتخطيط المدن الجديدة"، الورقة البحثية رقم (24)، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.

[2] جلال الدين، عبير محمد، (2012)، "نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الاقتصادى لمدنها الساحلية"، رسالة دكتوراة فى التخطيط العمرانى، الجيزة، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية.

[3] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (2010)، "مقومات و موارد التنمية و فرص الاستثمار: محافظة جنوب سيناء"، القاهرة.

[4] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (2018)، "الكتاب الإحصائي السنوي 2018"، الإصدار (109) ، القاهرة.

[5] وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإدارى، (2016)، "تقرير متابعة الأداء الإقتصادى و الإجتماعى خلال الربع الرابع والعام المالى 2016/2015 "، القاهرة.

[6] Ibrahim, Filzani Illia., Omar, Dasimah., Mohamad, Nik Hanita Nik., (2015), "Theoretical Review on Sustainable City Indicators in Malaysia", Procedia – Social and Behavioral Sciences, Vol. (202), (pp. 322 - 329), (www.sciencedirect.com).

[7] مركز تشجيع وإدارة الإستثمارات العقارية (2013)، "دبى للإستدامة العقارية"، دائرة الأراضى والأملاك، حكومة دبى،الطبعة الأولى.
[8] وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإدارى، (2015)، "إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)"، القاهرة.
[9] أبو علي، نايف بن نائل بن عبد الرحمن، (1431هـ)، "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، مكة المكرمة، جامعة أم القري، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، قسم العمارة الإسلامية.
[10] International organization for standardization, (2014),"ISO 37120 Sustainable development of communities, indicators of city services and quality of life", www.iso.org, Switzerland.
[11] البليهى، شكرى محمد حسنين، (ابريل،2016)، " الفراغات العمرانية بالمدينة المصرية بين النظرية و التطبيق"، مجلة القطاع الهندسى، جامعة الأزهر، عدد 11، (رقم39)، (صفحات : 872-856).
[12] البليهى، شكرى محمد حسنين، (اكتوبر،2016)، "التنمية المستدامة بالمدينة المصرية بين الواقع و المستهدف"، مجلة القطاع الهندسى، جامعة الأزهر، عدد 11، (رقم 41)، (صفحات : 1598-1613).
[13] الريس، غادة محمد البيه، (2005)، "دراسة الطابع العمراني للتجمعات العمرانية بمحافظة جنوب سيناء – دراسة حالة : مدينة شرم الشيخ"، رسالة ماجستير في العمارة والتخطيط العمراني، بور سعيد، جامعة قناة السويس، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية.
[14] وزارة البيئة، (2004)، " خطة العمل البيئى لمحافظة جنوب سيناء"، القاهرة.
[15] حسين، عصام محمد، (يونيو 2011)، " التجمعات العمرانية للمنطقة الجبلية بجنوب سيناء كمدخل للتوفيق بين الاستراتيجية الدفاعية والتنمية المستدامة)"، مجلة المنصورة للعلوم الهندسية، العدد 36، رقم 2، (صفحات : A23 – A32).
[16] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، (2017)، "استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية (نطاق الساحل الشمالي الشرقي وخليجي السويس والعقبة)".
[17] مركز إستطلاع الرأى العام، (يونيو2011)، "دور الدين فى المجتمع المصرى"، القاهرة، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
[18] الخضيرى، عبد الله بن إبراهيم بن صالح، (1426هـ)، " السياحة فى الإسلام (أحكامها، ضوابطها، أثارها، واقعها المعاصر فى المملكة العربية السعودية)"، رسالة ماجستير فى الفقة المقارن (الجزء الأول)، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، المعهد العالى للقضاء، قسم الفقة المقارن.